مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (27) – العدد الأول – يناير 2026

انتخابات المحليات ما بين النظرية و التطور

دراسة تطبيقية على فترة حكم الرئيس حسنى مبارك

Local elections between futurism and development

A case study of President Mubarak's rule.

الباحث / خالد سمير محمد حسن

مرشح للماجستير

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم العلوم السياسية

تحت إشراف :

أ. د / عبد الله سيد هديه
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ
كلية التجارة - جامعة بورسعيد

أ. د / شريفة فاضل محمد
أستاذ العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2025-09-25
تاريخ القبول	2025-10-05
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

مستخلص البحث .

تأتي هذه الدراسة استجابةً للدعوات المتزايدة المطالبة بإصدار قانون جديد لتنظيم الإدارة المحلية في مصر، إذ لم يعد القانون الحالي (رقم 43 لسنة 1979) يواكب الدعم الصريح للامركزية والصلاحيات الجديدة التي أقرها دستور 2014.

تستعرض الدراسة التاريخ الحديث للإدارة المحلية في مصر، مع تركيز خاص على انتخابات المجالس المحلية خلال فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، وهي حقبة غنية بالتفاعلات لم تُدرس كفاية. باستخدام المدخل التاريخي، تسعى الدراسة لتحديد نقاط القوة والضعف في تجربة المحليات المصرية عبر قرن من الزمن، بهدف استخلاص نتائج وتوصيات علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير الإدارة المحلية بالدول النامية أو حديثة العهد بالتعددية السياسية.

كلمات مفتاحية :

الانتخابات ، الإدارة المحلية ، الامركزية ، الاصلاح السياسي.

abstract.

This study comes in response to growing calls for the enactment of a new law to regulate local administration in Egypt, as the current law (No . 43 of 1979) no longer keeps pace with the explicit support for decentralization and the new powers enshrined in the 2014 Constitution .

The study reviews the recent history of local government in Egypt, with a particular focus on local council elections during the reign of former President Hosni Mubarak, a period rich in interactions that have not been sufficiently studied. Using a historical approach, the study seeks to identify the strengths and weaknesses of the Egyptian local government experience over a century , with the aim of drawing scientific conclusions and recommendations that can be used to develop local government in developing countries or countries new to political pluralism.

Keywords:

Elections, local administration, decentralization, political reform

أولاً : مقدمة الدراسة .

إن الإدارة المحلية فى مصر هى قديمة قدم التاريخ بحقٍ حتى أن بعض المصادر تشير إلى هيئات محلية و تقسيمات إدارية إقليمية أوجدها الرومان حين دخلوا إلى مصر فى القرن الأول الميلادى وقسمت مصر وفق هذا النظام لثلاث مناطق إدارية هى : الدلتا و مصر الوسطى وطيبة ثم يقع تحت كل منطقة عدة أقاليم و يضم كل اقليم بدوره عدد من المركز . (صفاء حافظ ، 1991 ، ص13 & 14)

وقد غابت عن مصر الهيئات المحلية المنتخبة فى خضم ظروف استثنائية شهدها النظام السياسي فى اعقاب ثورة 25 يناير وما تلته من تحولات فى السلطة ومحاولة لإعادة هيكلة نظام جديد ثم دستور جديد ما لبث أن تعطل وفق لبيان 3 يوليو الشهير و الذى تلا ثورة 30 يونيو ثم إقرار دستور 2014 وإلغاء غرفة البرلمان الثانية ثم عودتها من جديد وفق تعديلات الدستور فى 2019 ،لكن نظام الإدارة المحلية يظل ضرورة لا غنى عنها وهو تطبيقاً عملياً للديمقراطية السياسية على عموم المواطنين ومكملاً فاعلاً للأفكار والمبادئ الديمقراطية في الإدارة العامة ، وهنا نذكر ما قاله المؤرخ والوزير الفرنسي الشهير " دو توكفيل " إثر اطلاعه على نظام الإدارة المحلية انجلترا : " تَبنى المجالس المحلية – المختارة من سكان المدن أو القرى – أساس قوة الشعوب الحرة ، فيتدربون من خلالها على التمتع بطعم الحرية وحسن استعمالها ، وتعد مداولات هذه المجالس واجتماعاتها كمثل مدارس ابتدائية لتعلم قضايا الحريات وممارسة السياسة . (محمد عبد الله ، إصدارات وزارة الإرشاد، ص16)

وتأتى الدراسة فى وقت تتعالى فيه أصوات المعنيين بالشأن المحلى للمطالبة بسرعة إصدار قانون جديد لتنظيم الإدارة المحلية المصرية ، وذلك بعد ما جاء من تعديلات و تطورات ملحوظة بشأن المحليات فى الدستور الجديد (الصادر فى عام 2014) حيث لم يعد قانون تنظيم الإدارة المحلية الحالى – قانون رقم 43 لسنة 1979 – مواكباً لما جاء بالدستور من صلاحيات جديدة و دعم صريح للامركزية و ترسيخ لديمقراطيتها ، وتقوم دراستنا هذه على عرض تاريخى لمراحل الإدارة المحلية المصرية مع بيان طرق تشكيل الهيئات أو المجالس المحلية و التركيز على استحقاقات الانتخابات المحلية التى تمت فى عهد الرئيس حسنى مبارك .

ثانياً : أهمية الدراسة .

تتمثل أهمية الدراسة فى المقام الأول فى أهمية جلية أكاديمياً أو نظرياً حيث تقدم توثيق دقيق لبيانات من مصادر رسمية معنية بالإدارة المحلية فى مصر سواء وثائق تاريخية ، قرارات تنفيذية و قوانين عبر تاريخ الإدارة المحلية المصرية الممتد عشرات السنين و خلال مراحل التطور الزمنى لتكوين هيئات المحليات وآليات العمل داخلها ، وتتميز هذه الدراسة بتناولها المفصل عن انتخابات المحليات فى حقبة حكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك وهو تفصيل لم يتناول كثيراً فى الدراسات السابقة رغم انها حقبة الحكم الأطول والأكثر زخماً انتخابيا محلياً سواء عدد مرات الانتخابا أو ما صاحبها من أحداث وتفاعلات سياسية ، ومن ثم نقول ببروز أهمية هذه الدراسة فى قيامها على الربط بين الجانب النظرى والتاريخى مع الجانب التطبيقى والعملى لتطوير المحليات فى مصر لما لها من تاريخ حافل وممتد لعقود طويل وفى ظل مكتسبات دستورية تعزز اللامركزية.

ثالثاً :أهداف البحث .

- **تقديم توثيق تاريخى للمحليات فى مصر يمكن للباحثين الاستعانة به.**
- **الوقوف على مراحل التطور فى تاريخ الإدارة المحلية المصرية .**
- **تحديد مواطن القوة والضعف فى إدارة المحليات فى مصر .**
- **وضع توصيات علمية لإصلاح الإدارة المحلية المصرية .**

رابعاً : تساؤلات البحث .

1) **ما هى العوامل التاريخية والسياسية اللي أثرت على شكل الإدارة المحلية فى مصر ؟**
2) **كيف أثرت التغيرات الدستورية والقانونية التى مرت بها مصر على الإدارة المحلية ؟**
3) **ما هى التحديات اللي واجهتها إدارة المحليات المصرية عبر تاريخها الطويل ؟**
4) **ما الدروس المستفادة من تاريخ الإدارة المحلية لتحسين وضعها الجديد ؟**

سادساً : منهج الدراسة .

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك سعياً لحصر السلبيات والإستفادة منها وكذا الوقوف على مواضع القوة فى تجربة " إدارة المحليات " فى العالم الثالث وتعزيزها بعد البحث والدراسة للحالة المصرية خلال حكم الرئيس مبارك ، وذلك باستخدام المدخل التاريخى حيث يعد الأنسب للاستفادة في فهم تطور الظواهر الاجتماعية والسياسية عبر الزمن أو تتبع مراحلها خلال عقود طويلة ، وقد تم ذلك عبر جمع وتصنيف الأحداث و الوقائع التاريخية والقرارات الهامة عبر الفترة الزمنية محل الدراسة فى مصر ثم تصنيفها والتأكد من توثيقها ثم تحليلها وتفسير نتائجها ، وصولاً إلى نتائج علمية عبر الملاحظة تتم صياغتها فى تعميمات تصلح كتوصيات عامة للدول النامية .

سابعاً : حدود الدراسة .

تنحصر الدراسة على مدة حكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك لمصر ، وهى الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامى 1981 و حتى عام 2011 .

ثامناً : تقسيم الدراسة :

انطلاقا من مشكلة الدراسة وسعياً لتحقيق أهدافها ، سوف يتم تناول هذا البحث كما يلى :

1) **المبحث الأول : ماهية المحليات و ما طرق تشكيل هيئاتها .**
2) **المبحث الثانى : التطور التاريخى للمحليات فى مصر .**
3) **المبحث الثالث : انتخابات المحليات فى عهد مبارك .**
4) **النتائج ثم التوصيات .**

المحور الأول : ماهية المحليات وطريق تكوين هيئاتها .

حين ننظر للخدمات او المنافع المقدمة من الدولة لأفرادها نجد منها بعض الخدمات كالسكك الحديدية مثلاً أو الطيران الداخلى أو خدمات الاتصالات و البريد من الصعوبة بمكان ان تدار إقليماً أو أن تتاح لكل سلطة جهوية أو محلية حق إدارته أو تنظيمه دون وجود هيكل مركزى تقوده سلطة أعلى تبسط نفوذها على كامل المرفق فى كافة أقاليم الدولة ، إلا أنه على خلاف هذه الخدمات أو المرافق العامة فإنا نجد مثلاً الخدمات الصحية أو التعليمية أو دعم الصناعات أو الخدمات الزراعية وغيرها من خدمات تحمل طابعاً محلياً واضحاً فالتخطيط للخدمات الصحية التى تحتاجها محافظة مثلا المنوفية (المصنفة من أكثر محافظات مصر إصابة بفيروس الكبد الوبائي) سيختلف حتماً عن نظيره فى محافظة مصرية أخرى ولتكن مطروح مثلاً (وهى أحد أقل المحافظات اصابة بهذا المرض) ، و الدعم الذى تحتاجه محافظة مثلا بورسعيد لتشجيع المناطق الصناعية و التوكيلات التجارية بها يختلف تماماً عن طبيعة الدعم الذى تحتاجه محافظة مثل محافظة الشرقية التى تأتى فى صدارة الانتاج الزراعى فى مصر . . وعلى ذلك امثلة كثيرة تؤكد أهمية مراعاة الطابع المحلى لكل أقليم و اتباع الدولة لما يعرف بأسلوب " اللامركزية " .

وتعرف اللامركزية بأنها : " نقل السلطة والمسؤوليات المتعلقة بالوظائف العمومية إلى الإدارة الوسيطة أو المحلية من الإدارة المركزية أو نقلها فى اتجاه القطاع الخاص ، ويجب التمييز بين الأشكال المتعددة للامركزية ، حيث تتعلق اللا مركزية كمسار تراكمي بمفاهيم حركية متعددة الأوجه ، فمثلا اللامركزية الضريبية والتي تعني إعادة توزيع ومنح الموارد للسلطة المحلية للسماح لها بالتكفل بكل الشؤون المحلية وضمان أداء أفضل لمهامها، بينما من الناحية السياسية تتعلق بتفويض السياسية واختصاصات المجالس المحلية المنتخبة فى اتخاذ القرار أو سلطة البت فيها . (حكيم يحياوى ، 2011، ص17)

هذا إلى جانب التعريف الذي أورده الفقيه القانوني سليمان الطماوي : " اللامركزية الإدارية هى توزيع الوظائف الإدارية بين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة في الأقاليم و بين الحكومة المركزية في العاصمة بحيث يعهد الى هذه الهيئات في ممارستها لوظائفها الإدارية بحرية تحت رقابة الحكومة المركزية واشراف منها ، ويقابل تركيز الوظائف المعروف في المركزية الإدارية توزيع للوظائف في نظام اللامركزية الإدارية ، وذلك وفق أسلوبان فقط – لا ثالث لهما

– وهما : اللامركزية الإدارية الإقليمية (الإدارة المحلية) و اللامركزيه الإدارية المرفقية (المصلحية) . (الطماوي، 1975 ، 67)

ويرى دارسون آخرون الإدارة المحلية أنها : " أسلوب إدارى يهدف لتنمية المجتمعات المحلية عبر منح قدر من الاستقلالية للهيئات المحلية فى مجال الوظائف الإدارية – المنوطة بسلطات العاصمة بالأساس – لتتمكن هذه الهيئات من مباشرة اختصاصات محددة من أجل إشباع حاجات السكان " (محمد صلاح ، 1996 ، 21&22)

وفى ذات الإطار أكد البنك الدولى أن : " تمكين مجالس الحكم المحلي هو السبيل الأقرب لإنجاح اللامركزية، وأن تدعيم القدرات الإدارية والإمكانيات المالية لهذه المجالس مع استمرار خضوعها للمسائلة هو حالياً محور تركيز عمل البنك ، وذلك سعياً لتحسين أداء هذه المجالس عبر تأهيلها للقيام بكامل مسئوليتها عن مواردها المحلية فى ظل تعزيز دور المواطنين الحيوي فى مشاركة قرارات هذه المجالس ورقابتها " (موقع البنك الدولى على الانترنت)

و تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية – حيث أن كل مُنظر أو مفكر كان يتناول الإدارة المحلية من منظور معين ومدخله إلى هذا التعريف يؤسس على المدرسة السياسية أو الفلسفة القانونية و الفكرية التي ينتمي لها المفكر أو المنظر – غير أ كافة هذه التعريفات نجدها تدور فى فلك محددات أو مقومات معينة لا تخرج عنها ، ويمكن القول بأن القاسم المشترك لتكوين كافة هذه التعريفات هى " ركائز قيام الإدارة المحلية " والتى يمكن حصرها فى خمسة ركائز، وهى : (الشخصية المعنوية / مشاركة المواطن المحلى / المصالح المحلية / الاستقلالية / الرقابة المركزية) ، أما الباحث فيميل إلي تعريف الإدارة المحلية بأنها : (نظام إدارى مستقل نسبياً عن حكومة العاصمة يقوم على مشاركة السكان المحليين فى تنمية مناطقهم ورعاية مصالح الإقليم تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية) .

و يعد أحد المحددات الأساسية في نجاح الهيئات المحلية في تسيير و إدارة شئوون إقليمها و تلبية احتيجات السكان عبر مشاريع التنمية المحلية هو : طريقة تشكيل أو تكوين هذه الهيئات المحلية .

وحيث أن تطبيق أى شكل من أشكال الإدارة المحلية يقتضي وجود مجالس أو هيئات لتسيير شئون أقاليمها ، فإن هناك ثلاث أساليب لا رابع لهم لتشكيل الهيئات المحلية وهي : إما التعيين بالكامل من قبل السلطة المركزية وإما انتخاب الهيئة المحلية بكامل تشكيلها من المواطنين أو سكان الإقليم مباشرة دون تدخل من حكومة العاصمة (مسعود شيهوب ،

1986،ص16) ، وأما الأسلوب الثالث (والأخير) فهو الجمع بين الانتخاب والتعيين إما فى ذات الهيئة وإما عبر هيئتين إحداهما منتخبة والأخرى معينة ، وفيما يلى استعراض للأساليب الثلاث لتشكيل هيئات الإدارة المحلية على النحو التالى:

- **الأسلوب الأول (الانتخاب) :**

المتمثل في تشكيل المجالس بالكامل عبر الانتخاب المباشر من السكان وهو الأسلوب المتبع فى أكثرية الدول وخاصة الدول الديمقراطية بحيث تعمل على تطبيق مبادئ الديمقراطية و أن أصوات الجماهير وحدها هى التى تأتى بأعضاء هذه المجالس إلى مناصبهم وهى وحدها القادرة على الإتيان بغيرهم أو عزلهم ، ويركن هذا الاتجاه إلى الاعتبار القائل أن الانتخاب عنصر أساسي في قيام الإدارة المحلية وضرورة حتمية من ضرورات البناء السياسي الديمقراطي السليم . (عبد الرازق الشخيلى ، 2008 ، ص 4)

ويقوم هذا الأسلوب على دوافع قوية ومبررات واضحة لتبنى إسناد مهمة تسيير الشؤون المحلية إلى عناصر منتخبة تكون هى الأحسن تمثيلا للمصالح المحلية و أكثر إطلاعا على الخصوصيات المحلية وأعمق دراية من غيرهم بالحاجيات المتجددة لمكونات مجتمعها المحلي انطلاقا من معايشتهم اللصيقة واحتكاكهم بالقضايا اليومية للمواطنين ، غير أن النجاح فى إعداد نخبة محلية تحوز على حد أدنى من الخبرة المؤهلة لعضوية المجلس التشريعي لا بد أن يسبقه إعداد إطار تدريب سياسي وتوعية حقيقية الجماعة الناخبة المحلية على طرق وكيفيات الاختيار السليم والانتقاء الدقيق للمنتخبين الذين سيعبرون عن طموحاتهم ويلبوا احتياجاتهم . (حكيم يحياوى ، 2011، ص17)

- **الأسلوب الثاني (التعيين) :**

ويتمثل في اختيار هيئات الإدارة المحلية بالكامل بمعرفة السلطة المركزية، فلا يتم اختيار أعضاء المجالس المحلية بالانتخاب، و يرتكز هذا الاتجاه على فكرة أساسية مضمونها أن نقص الوعي لدى السكان المحليين ولا سيما السياسي منه ، يجعل من الصعوبة بمكان اعتبار نتائج الاقتراع العام السري المباشر قاعدة أساسية لتجسيد الديمقراطية الإدارية على المستوى المحلي ، ومن ثم تلجأ السلطة المركزية بناء على توصية ممثليها فى المنطقة أو الإقليم المحلى إلى تعيين أعضاء المجالس المحلية على مستوى الدولة بمختلف درجاتهم بشكل يكفل إيجاد أشخاص لديهم خبرات أساسية ويحملون مؤهلات ضرورية تجعل هؤلاء الأشخاص أهل لعضوية هيئات الإدارة المحلية .

ولا يفوتنا أن أنصار الأخذ بالتعيين فى تشكيل هيئات المجالس المحلية يتمسكون بضمان عنصرين أساسيين فى آلية التعيين وهما : عدم قابلية المعينين للعزل بقرارات إدارية من السلطات التنفيذية الأعلى ، و كذا تمتع الهيئة المعينة بقدر من الاستقلال فى مداولاتها وقراراتها بما يمنع خضوع هؤلاء المعينين لسيطرة فعلية من سلطة العاصمة أو تحكم تفرضه عليها السلطات المركزية .

- الأسلوب الثالث : (التشكيل المختلط) .

ويقوم " الأسلوب المختلط " فى تكوين الهيئات المحلية على فكرة إمكانية تطعيم المجالس المحلية المنتخبة بعناصر معينة خارجية (لم تخض الانتخابات) وإنما تعين بهدف سد العجز فى الكفاءات اللازمة أو توفير الخبرات التى لم تأتى بها نتائج الانتخابات ولكن تظل الأغلبية من الأعضاء المنتخبين وذلك بغرض تحقيق نوع من التوازن بين اعتبارات الممارسة الديمقراطية المحلية و الاعتبارات الإدارية أو التنفيذية الضرورية لحسن سير العمل فى الهيئات المحلية، وقد ظهر هذا الأسلوب للتغلب على العيوب التي تظهر عند الاعتماد الكلي على الانتخاب كوسيلة لاختيار أعضاء المجالس المحلية ، وتجنباً لتعيين كل أعضاء المجالس المحلية واستبعاد الانتخاب كوسيلة لاختيار نواب أو ممثلى المواطنين يشاركون عنهم فى حكم الإقليم أوإدارة شئونه . (عبد الرازق الشخيلى ، 2008 ، ص 5)

وقد برز أسلوب الجمع بين الانتخاب وبين التعيين أو الدمج بينهما نتيجة التضاد الواضح بين الاتجاهين السابقين من خلال التناقض بين مبدأي الانتخاب و التعيين على أساس أن تكوين المجالس المحلية بشكل ديمقراطى عبر اللجوء إلى الانتخاب عادة يأتى على حساب الكفاءات المؤهلة المطلوبة لقائم على أعمال الإدارة المحلية ، فى حين أن السعى نحو إشباع الحاجيات المحلية عن طريق اختيار الكفاءات الفنية العالية وتعيينها في مناصب المسؤولية وفق مستوى وتكوين هذه الكفاءة ومدى مناسبة قدراتها لموقع الإدارة ، هو اتجاه يستبعد الخياراالديمقراطي ولا يعتد به كمعبر حقيقى عن إرادة السكان المحللين الفعلية و رغباتهم الحقيقية .

وتثار عند تحويل الاتجاه الثالث إلى التطبيق على أرض الواقع نقطة خلاف بين مؤيدى هذا الاتجاه والذين ينقسمون على أنفسهم إلى رأيين يقوم الأول على " الفصل بين الأعضاء المعنيين والمنتخبين " ، وذلك من خلال الانتخاب الكلي للمجلس المحلى ، مع الاستعانة بتعيين أعضاء للهيئة التنفيذية لهذا المجلس (من غير المرشحين أو من غير من خاض الانتخابات) ليقوم على عاتقهم مهمة تنفيذ توصيات والقرارات التى تنتهى لها مداولات المجلس المنتخب .

ويميل الباحث إلى أن الأسلوب المختلط هو الأنسب للدول حديثة العهد بالديمقراطية أو النامية وذلك كحل وسط بين تجنب عيوب الانتخاب بالكامل كوسيلة للتعبير عن رغبات السكان وأصوات الناخبين وبين مزايا التعيين من تطعيم الهيئات المحلية بكفاءات بعينها وخبرات معينة قد لا تتمكن من اقناع الهيئة الناخبة وحصد أصواتها فى صناديق الاقتراع .

المحور الثانى : التطور التاريخى لنظام المحليات فى مصر .

يعتبر بعض الباحثين أن نظام الإدارة المحلية فى مصر يعود إلى عهد الفراعنة ، حين انتصر جيش مملكة الجنوب بقيادة الملك مينا (نارمر) على جيش مصر السفلى (مملكة الشمال) ، حيث تأسست بعدها عاصمة جديدة للبلاد عقب توحيد مملكتى الجنوب مع الشمال وتسمية مينا "موحد القطرين " كأول حاكم لهذه الوحدة السياسية وحملت العاصمة الجديدة اسم ممفيس أو منف ، وتقع الآن قرب قرية ميت رهينة فى مركز البدرشين بمحافظة الجيزة.

لكن باحثون آخرون يرون الإدارة المحلية المصرية (أو الحكم المحلى للأقاليم كما نعرفه الآن) تعود جذورها إلى عصر الاحتلال الرومانى لمصر (صفاء حافظ ، 1991 ، ص13 & 14) – ويميل الباحث لهذا الرأى – فبعد هزيمة البطالمة فى معركة أكتيوم البحرية الشهيرة صارت مصر ولاية تابعة للإمبراطورية الرومانية عام 31 قبل الميلاد و وضع الرومان تقسيم إداري جديد لمصر يبدأ من مستوى مركز يعلوه مستوى إدارى أكبر هو " الإقليم " ثم تجتمع كل عدة أقاليم تحت اسم منطقة ، وضمت مصر حينها ثلاث مناطق فقط : هى طيبة ومصر الوسطى والدلتا وتولى سلطة كل منطقة من المناطق الثلاث "مدير عام " من القادة الرومان ، كما عمل الرومان على إصلاح النظام الإدارى الذى خلفه البطالمة فى مصر ، وسنوا قوانين لردع الموظفين العمومين وإصلاح الفساد الإدارى ، وإن لم تكن هذه الإصلاحات فى الأساس بغرض الإصلاح وتنمية البلاد وإنما بقصد مزيد السيطرة على ثروات مصر ومواردها لصالح الامبراطورية الرومانية لكنها إرهاصات لايمكن إنكارها فى السعى لتأسيس حكم محلى للأقاليم المصرية ونظام إدارة محلية مناسب لها ، وبعد مرور سبعة قرون ، ومع دخول جيوش الفتح الإسلامى لمصر سنة 641 ميلادية شهدت البلاد تقسيماً إداريا جديداً (أشبه بما كان قبل توحيد القطرين على يد الملك مينا) حيث ذكر ابن الحكم (ابن الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ، ص 14) أن مصر عند وفاة الخليفة الراشد الثانى (عمر بن الخطاب) كان عليها أميران وهما

" عمرو ابن العاص " والياً بالشمال فيما كان "عبد الله بن سعد بن أبى الصرح " والياً على الفيوم والصعيد ، غير أن اللبنات الأولى للتقسيم الإدارى المحلي الحديث فى مصر وضعت على يد الحملة الفرنسية ، حيث صدر الأمر الأول عن نابليون بونابرت فور دخوله القاهرة فى يوليو 1798 – بشأن نظام حكومة مصر – متضمناً إنشاء هيئة استشارية تضم فى عضويتها تسعة من العلماء وكبار المشايخ ، وقد سميت هذه الهيئة "ديوان القاهرة" و قد حافظ هذا الأمر تقسيم القطر المصري إلى 16 مديرية – وفق آخر تقسيم فى عهد المماليك قبيل وصول بونابرت – تسع مديريات بمصر السفلى (الوجه البحرى) و ثلاثة فى الصعيد (مصر العيا) فيما قسمت مصر الوسطى لثلاث مديرية بجانب مديرية العاصمة "القاهرة" ، و تولى رئاسة هذه المديريات قادة من الجيش الفرنسي و بكل مديرية أنشأ ديوان من 7 أعضاء. (الياس الأيوبى ، 2013،ص 89)

وبعد فشل الحملة الفرنسة ومع تولي محمد علي لحكم مصر عام 1805 شهدت البلاد إصلاحات جديدة على النظام المحلى للحكم حيث وضع محمد على نظام محكم لإدارة البلاد عبر تقسيمها إلى سبع مديريات (بجانب القاهرة والإسكندرية) ، وكل مديرية تقسم إلى ثلاث مستويات مركز وأخطاط (أقسام) و نواحى (قرى) وكل على رأس كل من التقسيمات الثلاثة على التوالى مأمور وناظر وشيخ بلد من المصريين فيما كان مديرو المديريات كلهم (من غير المصريين) من مماليك محمد على أو الأتراك ، فلما تولى الخديوى اسماعيل الحكم عدل التقسيم الإدارى الذى وضعه جده الوالى / محمد على باشا وقسم البلاد إلى ثمانية محافظات وأربعة عشر مديرية ، ومن بين المحافظات الثمانية اختص القاهرة والإسكندرية بأن قسمت إلى أقسام مباشرة وليس مراكز، كما أنزل المشايخ عن إدارة النواحى واستحدث منصب العمدة وصار شيخ البلد مساعد للعمدة ، غير أن التعديل الأهم الذى أدخله اسماعيل باشا على نظام المحليات فى مصر هو إنشاءه مجالس إدارية فى كل مديرية و مركز تعمل كهيئة نيابية ينتخبها الأهالى من الوجهاء أو العلماء والنوابغ لتمثلهم وتعين المأمور أوالمدير على انجاز شئون المركز أو المديرية و تمنع تجاوزات عمد البلاد أو مشايخها (السيد كيلانى ، 1988 ، ص16) ، وتولى الحكم من بعد اسماعيل باشا ولده الخديوى توفيق والذى أصدر القانون النظامي فى الأول من مايو 1883 بسراى عابدين وقد خصصت من هذا القانون أحد عشر مادة كاملة لبيان اختصاصات مجالس المديريات و حقها فى ابداء الرأى أو استشارتها فى مجالات عدة ما بين تعليم وطرق ومواصلات وزراعة وحتى تنظيم الموالد والأسواق ، وفى 1890 وقبل عامين فقط من نهاية فترة حكمه " بوفاته عام 1892 " ، أصدر فرمان بتاريخ 5 يناير 1890 يقضى بحق

" قومسيون بلدى الإسكندرية " فى التمتع بشخصية معنوية وميزانية مستقلة وذلك هو جوهر نجاح الإدارة المحلية الحقيقي والذى أكد عليه أول دستور مصرى صدر بعد الاستقلال (دستور 1923) حين نص صراحة تكوين المجالس البلدية ومجالس المديريات بالانتخاب وأنها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وقد أعقب ذلك صدور أول قانون انتخاب لمجالس المديريات وهو قانون 17 لسنة 1928 والذى نص أنه يودع المرشح للانتخاب مبلغ خمسون جنيه بخزينة المديرية على سبيل التأمين وفى حال عدم حصوله على 10 أصوات صحيحة يصادر تأمينه لصالح الأعمال الخيرية.

وفى عام 1934 صدر قانون رقم 24 بوضع نظام لمجالس المديريات ، وتضمن القانون أن يشكل مجلس المديرية من أعضاء معينة و آخرون منتخبين – تكون لهم الأغلبية – ولا يجوز عزلهم إلا بقرار من مجلس الوزراء بناء على قرار يصدره مجلس المديرية ذاته بأغلبية ثلثى الأعضاء ، فيما تكون الأعضاء المعينة ممثلة لوزارات ذات الصلة المباشرة بعمل المديرية أو المحافظة مثل الزراعة و المعارف (التربية والتعليم) والداخلية والأشغال العمومية (وزارة الرى) ، لذلك يصدر قرار تعيين هؤلاء الأعضاء عن رئيس مجلس الوزراء ، ويجتمع مجلس المديرية كل شهر على الأقل مرة واحدة ويرأس جلساته مدير المديرية .

وفى عام 1944صدر قانون رقم 24 بوضع نظام لمجالس البلديات و القرى ، وتضمن القانون أن تقتصر عضوية هذه المجالس على المصريين فقط ، مع استثناء بعض المدن مثل : الإسكندرية وبورسعيد نظراً للجاليات الأجنبية الكثيرة بها ، وتلا ذلك إنشاء عدة مجالس بلديات مثل مجلس بلدى بورسعيد عام 1950 ومجلس بلدى رأس البر عام 1954 ومن ورائه قانون إنشاء الوحدات المجمعة عام 1956 ، ثم كللت هذه المساعى نحو تمكين اللامركزية فى مصر ودعم السلطات المحلية مع صدور دستور 1956 والذى تضمن أول نصوص دستورية فى تاريخ مصر توكل لهذه للمجالس المحلية حق إدارة وإنشاء المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية بدائرتها.

وفى حقبة الستينات صدر قانون نظام الإدارة المحلية رقم 124 لسنة 1960 والذى قسم الجمهورية إداريا إلى 26 محافظة و مدينة واحدة (هى الأقصر) ، وحدد مستويات الإدارة المحلية فى ثلاث مستويات فقط هى القرية والمدينة والمحافظة ، وأبقى على العمل بنظام

المجلس الواحد المختلط بين المنتخبين والمعينين بحكم وظائفهم ، مع تخصيص مقاعد للنساء والشباب، واستحدث القانون وزارة جديدة تختص بشئون الإدارة المحلية وألغى تبعيتها لوزارة الداخلية ، ووسع صلاحيات المحافظ فاعتبره ممثلا للسلطة التنفيذية فى نطاق محافظته ، ويعد القانون طفرة حقيقة فى حينه.

أما فترة السبعينات من القرن الماضى فقد كانت الأكثر زخما بالقوانين والقرارات والتعديلات الخاصة بالإدارة المحلية ففى 1971 – ومع اقرار الدستور الدائم – صدر قانون 57 الذى استحدث نظام المجلسين (لأول مرة) وهما : مجلس تنفيذى يترأسه المحافظ ومجلس أخر شعبى يشكل بالانتخاب وألغى أسلوب التعيين فى المجالس المحلية ، ثم صدر قانون 52 لسنة 1975 والذى عدل مستويات الإدارة المحلية إلى خمس مستويات (بدل من الثلاث التى أقرها قانون 124 لعام 1960) ، وهى ذات المستويات والتقسيمات المستمرة حتى اليوم : القرى و الأحياء و المدن و المراكز و المحافظة ، وفى عام 1978 أصدر الرئيس محمد أنور السادات قراره بشأن تفويض المحافظين فى ممارسة بعض سلطات رئيس الجمهورية ثم صدر قانون 1979 المتضمن حق الوحدات المحلية فى انشاء وإدارة كافة المرافق الواقعة داخل حدودها الإدارية وأن يتمتع المحافظون داخل هذه الحدود بكافة السلطات (لمقررة فى القوانين واللوائح) للوزراء لكن بوصف المحافظ سلطة أصيلة وليس مفوضاً، وختاماً صدر قانون تنظيم الحكم المحلى رقم 43 لسنة 1979 والمعمول به حتى يومنا ، وقد استحدث هذا القانون " مجلس للمحافظين " ويضم فى عضويته جميع المحافظين بالإضافة لوزير الحكم المحلى ، يجتمع المجلس برئاسة رئيس الوزراء دورياً لمناقشة الشئون المحلية و يحل المجلس محل " اللجنة الوزارية للحكم المحلى " التى أنشأها قانون رقم 52 لسنة 1975 ، وتم تقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية – وفق لأحكام قانون رقم 43 – ويضم كل أقليم عدة محافظات ويرأس الأقليم أقدم محافظو الإقليم فى التعيين.

وفى عام 1981 صدر قانون رقم 50 والمتضمن انتخاب المجالس المحلية بنظام القوائم المغلقة بدلاً من النظام الفردي المعمول به قبل ذلك (صالح عبد الرحمن ،2011 ، ص 286) ، ثم صدر قانون رقم 168 لعام 1981 والذى أجاز إمكانية تعيين نائب للمحافظ أو أكثر ، ثم جاء قانون رقم 145 لعام 1988 فوضع مسمى "الإدارة المحلية" بدلا من " الحكم المحلى ، وصار الوزير المختص بالإدارة المحلية بدلا من "الوزير المختص بالحكم المحلي"،وألغى حق الاستجواب كأداة رقابية

يستخدمها أعضاء المجالس المحلية فى نطاق اختصاصاتهم ، بعدها وفى عام 1996 صدر قرار جمهورى بتعديل قانون 43 لسنة 1979وذلك بعد الحكم بعدم دستورية بعض أحكامه ، وتضمنت هذه التعديلات إلغاء وجوب عنصر نسائي واحد على الأقل بين أعضاء كل مجلس مشعبى محلى وإلغاء نظام القوائم الذى أقره قانون43 ، والعودة للنظام الفردى فى إنتخاب المجالس المحلية .

المحور الثالث : انتخابات المحليات فى عهد مبارك .

فى أعقاب ثورة يوليو عام 1952 أُلغيت الأحزاب السياسية واستمر هذا الحال إلى أن أعاد الرئيس الراحل محمد أنور السادات الأحزاب السياسية ، عبر ما عرف بالمنابر الثلاث عام1976، غير أن الزخم السياسى أو التطورات الحاصلة بشأن الانتخابات المحلية كانت جلية أكثر فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك وليس فى عهد السادات الذى لم يمهله القدر لجنى أثار توجهاته السياسية الداخلية والخارجية بعد أن رحل بعد 3 سنوات فقط من ابرامه معاهدة السلام مع العدو الإسرائيلى ، وقد أجريت الانتخابات الأولى فى عهد مبارك عام 1983 وهو موعدها القانونى المحدد عقب انتهاء المدة القانونية لأخر مجالس محلية انتخبت فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات عام 1979 ، و للمفارقة فإن هذه الانتخابات التى أجريت عقب تولى مبارك الحكم بعامين فقط ، كانت هى أول وآخر انتخابات مجالس محلية تتم فى استحقاقها الطبيعى أوموعدها الدورى كل 4 سنوات .

ويمكننا القون بأن تعديلات الدستور فى 2007 أسست ديمقراطية شبه مكتملة، ومهدت لانتقال تدريجي نحو نظام ديمقراطي متكامل، دون أي تطور ملموس في مجال اللامركزية وقد كان من الأجدر اقرار مزيد من ترسيخ ودعم اللامركزية لدورها الفاعل في دعم التحول الديمقراطي . (أحمد الحلو ، يونيو 2013 ، ص ص 507 : 532 ، صفحة 514)

وعقب تعديلات 2007 ، عقد انتخابات 2008 وهى آخر انتخابات للمجالس المحلية شهدتها مصر ، ويعدها البعض من بين أسباب تصاعد السخط الشعبى و تمهيد الأجواء لاندلاع ثورة 25 يناير لما قد صاحب هذه الانتخابات من تجاوزات وانتهاكات وممارسات غير ديمقراطية فى التنافس على قرابة 8 آلاف مقعد من أصل 52 ألف مقعد على مستوى الجمهورية بعدما حسمت التزكية مصير 44 ألف مقعد (www.independentarabia.com)، وما تزامن من دعوات لمقاطعة الانتخابات ، تصدرتها حينها دعوة من " جماعة الإخوان المسلمين " التى

أعلنت أنها دفعت بمرشحين عنها على 800 مقعد ، فلم تسمح لها السلطات سوى بالمنافسة على 20 مقعد فقط على مستوى الجمهورية رغم حصول 2664 من مرشحى الجماعة على أحكام قضائية بالسماح لهم بالترشح فى الانتخابات المحلية (www.news.bbc.co.uk) ، غير أن هذه الأحكام رفضت الحكومة تنفيذها ، فى حين استحوذ الحزب الديمقراطى " الحاكم آنذاك " على 70% من مقاعد المجالس المحلية على مستوى الجمهورية عن طريق التزكية .

وربما يمكن تفسير سلوك السلطات فى حينها تجاه المتنافسين أو المترشحين لخوض انتخابات المحليات اذا ما نظرنا إلى نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة لانتخابات المحليات (برلمان 2005) والتى فازت فيه الجماعة بقرابة 20 % من مقاعد البرلمان ومثلتها كتلة نيابية فاعلة بلغ قوامها 88 نائب ، ثم يتأكد هذا التفسير حين نمعن النظر كذلك فى التعديلات الدستورية التى تمت – قبل عام واحد فقط من انتخابات المحليات – تحديدا فى عام 2007 والتى وضعت من بين شروط قبول الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية الحصول على تأييد للمرشح الرئاسي من عشرة أعضاء من كل مجلس محلى محافظة و ذلك بحد أدنى يبلغ قدره 14 محافظة على الأقل (مادة 76 من دستور مصر 2007) ، وهو الشرط الذى ألغى فيما بعد ولم يرد بين شروط قبول الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية فى أى من الوثائق الدستورية المصرية الصادرة بعد ذلك ، و رغم وجود نصوص دستورية بكل هذه الدساتير تدعم اللامركزية وتعزز من سلطات المجالس المحلية المنتخبة غير انها خلت جميعها من أى إشارة لتأييد أعضاء المجالس المحلية للمرشح فى انتخابات الرئاسة.

وقد سبقت انتخابات المحليات التى تمت عام 2008 الانتخابات التى أجريت عام 2002 حين صدر قرار رئيس الجمهورية بتاريخ 16 فبراير 2002 و المتضمن :" دعوة الناخبون المقيدة أسمائهم فى جداول الانتخاب إلى انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية يوم الإثنين الموافق الثامن من أبريل 2002 من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساء " ، وهى انتخابات مؤجلة عن موعدها لمدة عام حيث صدر قرار رئاسي باستمرار المجالس الشعبية المحلية القائمة " والمنتخبة عام 1997 " لمدة سنة خامسة بعد انتهاء ولايتها فى 2001 لتتم بدلا من ذلك فى 2002 ، على ذلك فقد كان من المفترض اجراء انتخابات محلية جديدة عام 2006 لانتخاب مجالس جديدة بدلا من المجالس التى تم انتخابها عام 2002 إلا أنه تم تأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر عام 2006 لمدة عامين حتى أصدر الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك قراره بشأن الدعوة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة على مستوى الجمهورية ، ليكون المصريون مدعوون فى الثامن من أبريل 2008 لآخر انتخابات مجالس محلية ، ليمر

علي المصريون بعدها مدة أكثر من 14 عام متصلة دون انتخابات محلية ، بعد حل المجالس المحلية على مستوى الجمهورية عام 2001 ، على الرغم من أن هذه المدة قد شهدت إجراء أكثر من عشر استحقاقا انتخابية أخرى شهدتها البلاد ما بين انتخابات رئاسية وبرلمانية (بغرفتيها نواب وشيوخ أو شعب وشورى بالمسمى القديم) فضلا عن الدعوة إلى الاستفتاءات الدستورية أكثر من 3 مرات خلال ذات المدة ، وقد كانت نتائج انتخابات 2008 معبرة تماما عن ملامح الوضع السياسي المأزوم فى السنوات الأخيرة لحكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك من حيث انعدام المنافسة السياسية وسيطرة القبضة الأمنية على عملية الانتخابات ، وفى إحدى برقيات السفيرة مارجريت سكوبى – المسربة عبر ويكيليكس – بشأن انتخابات المحليات المصرية فى 2008 ذكرت السفيرة بأن : " انتخابات المجالس المحلية كانت بمثابة "بروفةٍ تمهيديةٍ للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، عندما تضمن الحكومة فوز الحزب الحاكم بأغلبيةٍ ساحقةٍ في البرلمان، مع انخفاضٍ كبيرٍ في عدد المعارضين المزعجين في المجلس التشريعي" (wikileaks.org) ، وهو ماحدث بالفعل بعد ذلك ..

وقد استحوذ الحزب الوطنى " الحاكم " على نسبة 96% من جملة مقاعد المجالس المحلية فى انتخابات 2008 ، ليستحوذ على حوالى 51 ألف مقعد على مستوى الجمهورية فيما حصل أقرب منافسيه (حزب الوفد الجديد) على 255 مقعد فقط منها 12 مقعد فاز بها الحزب عن طريق التزكية ! (عبد الرحمن عبد العال & منى بدر & الشيماء عبد السلام ، يوليو2024 ،ص ص 68: 91، ص 87) ، وذلك من أصل 507 مرشح خاض حزب الوفد بهم انتخابات المجالس المحلية عام 2008 من بين 962 مرشحًا معارضًا فقط فى جميع الدوائر الانتخابية بالجمهورية.

وبالطبع فإن نتائج باقى الأحزاب المشاركة (فى ظل غياب مرشحى جماعة الإخوان باعتبارها الطيف الأكثر فاعلية بين أطياف المعارضة حينها) كانت نتائج تدور أيضا فى ذات الفلك من التمثيل الهزيل حيث حصل الحزب العربى الناصرى على 17 مقعد فقط غير أن المفارقة أن جميع هذه المقاعد قد فاز بها (هذا الحزب المعارض) عن طريق التزكية ! ، فى حين حصل حزب التجمع الاشتراكى التقدمى الوحدوى 1 على 25 مقعد عن طريق التزكية و 100 مقعد بالانتخاب ليكون إجمالى المقاعد التى فاز بها الحزب 125 مقعد من أصل 415 مقعد خاض الحزب الانتخابات عليهم ، بينما حزب الجبهة الديمقراطية الليبرالى– و الذى تأسس

قبل الانتخابات بأقل من عام ، وتحديداً فى مايو 2007 – كان له 18 مرشح فاز منهم 6 فقط على مستوى الجمهورية بينهم أربعة مقاعد عن طريق التزكية ، وفى الترتيب الأخير يأتى حزب الغد الجديد (جبهة موسى مصطفى موسي المنافس الوحيد فيما بعد للرئيس عبد الفتاح السيسي فى انتخابات الرئاسة 2018) والذى حصل أيضاً على 6 مقاعد فقط و لا تحتاج هذه النتائج بالطبع إلى القول بان الحزب الحاكم قد أبرم شبه تحالف انتخابي مع أحزاب المعارضة التى قبلت بالمشاركة فى انتخابات المجالس المحلية عام 2008 خاصة مع كمية المقاعد التى ذهبت لهذه الأحزاب بطريق التزكية أى بدون خوض انتخابات أو تقدم الحزب الحاكم بمنافسين عليها .

وبهذا السرد التاريخى يتبين أن مسار انتخابات المحليات كان دوماً مضطربا وكانت مواعيد انعقادها باستمرار غير منتظمة ، فالانتخابات المفترض عقدها فى 2001 أجلت لمدة عام واحد لتجرى فى 2002 ، أما الانتخابات التالية لها والتى كان موعدها القانونى 2006 فقد تم تأجيلها لمدة عامين لتتم عام 2008 و التى كان من المفترض أن تنتهى مدتها القانونية فى أبريل 2012 إلا أنه تم حل المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية عام 2011 قبل أن تكمل دورتها الانتخابية بعام واحد (بعد ثورة يناير) و قد ظلت مواقعها شاغرة حتى الآن ..

ولا ننسى أنه قد صدر بعد عام واحد من قيام ثورة يوليو ، قرار جمهورى رقم 403 لسنة 1953 بتوقيع من رئيس الوزراء : لواء أ.ح / محمد نجيب ، والمتضمن جواز تأجيل الانتخابات الجديدة للمجالس البلدية والقروية لحين قيام مجلس الوزراء بتعيين يوم الانتخاب ، ثم تلى ذلك صدور قانون 245 لسنة 1956 موقعاً من رئيس الوزراء أنذاك : جمال عبد الناصر بشأن تأجيل موعد انتخابات المجالس البلدية إلى موعد " يحدد فيما بعد " ، كما سبق ذلك كله مرسوم ملكى متضمن تأجيل انتخابات لقومسيون الاسكندرية البلدى المحددة فى نوفمبر 1934 لموعد أخر . (مرسوم ملكى رقم 53 لسنة 1934)

نتائج الدراسة

1. إن نظام اللامركزية الإقليمية – الإدارة المحلية – أيا كان أسلوب تطبيق هذا النظام لا بديل له فى ظل الدولة الحديثة متعددة الوظائف و متشعبة المهام ومع توسع المجتمعات ونموها ، وفى الحالة المصرية نرى بوضوح اللامركزية الإقليمية دوما حاضرة من حيث إسناد بعض وظائف إدارة الأقاليم لهيئات تمثل السكان ومصالحهم منذ أكثر من 120 عام وترواح هذا الإسناد ما بين سعة و تضييق وفق للظروف التاريخية والسياسية التى تمر بها البلاد والإرادة السياسية لها.

2. الإدارة المحلية دوماً تكون مرآة للحالة السياسية و الوضع السلطوى لأى دولة و مؤشر على مدى توزان السلطات فيها وصحة النظام السياسي الداخلى بها ، ويتجلى ذلك بمتابعة سلطات واختصاصات الهيئات المحلية فى مصر مابين فترات استقرار السلطة فى العهد الملكى ثم مرحلة البناء للدولة الجديدة عقب ثورة يوليو و حتى ركود الحياة الحزبية و انفراد حزب واحد بمقاليد السلطة و سيطرته بالفوز الكاسح فى جميع الانتخابات (فى عهد الرئيس مبارك) .

3. النظام الانتخابى لتشكيل المجالس المحلية لابد أن يتسم بالمرونة و الحيوية اللازمين لإعادة المنافسة السياسية الحقيقية و جلب مزيد من المستقلين للانتخابات بجوار الحزبيين ، وقد أوضحت التجارب التاريخية ان سيطرة الحزب الواحد يفقد المحليات دورها و يبعد المواطن عنها.

4. إهمال السلطات التنفيذية للدور السياسى فى إدارة المحليات و تعمد السيطرة على الأغلبية المطلقة فى جميع الاستحقاقات الانتخابية المحلية أدى لعزوف المواطنين عن المشاركة فى الانتخابات (وبخاصة المستقلين أو غير المحزبين) كما تسبب فى فقدان المجالس المحلية المنتخبة فى مصر لأحد أهم وظائفها الأساسية وهو تقديم كوادر سياسية وقادة محليين والعمل كمدارس أساسية للسياسيين وتحولها لتمثيل صورى دون تأثير ملموس.

5. الإرادة السياسية للدولة و قناعة السلطات و كبار المسئولين بأهمية الإدارة المحلية هى سر نجاحها أو سبب فشلها الرئيسي، فالقواعد القانونية و حتى نصوص الدستور تظل حبر على ورق إن لم تحظى بدعم حقيقى من الدولة وتشجيع من المسئولين لإنجاح الإدارة المحلية .

6. اتسمت الإدارة المحلية على مدار تاريخها فى مصر بغياب التنسيق المثمر بين المحافظات والهيئات المحلية أو منع تمكينها من إقامة شراكات أو تحالفات فاعلة و جادة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والتغلب على مشكلات إقليمية محلية تطال المحافظات المتجاورة وتؤرقها.

<u>التوصيات .</u>

1) سرعة العمل على إصدار قانون جديد لتنظيم الإدارة المحلية فى مصر للاستفادة من المكتسبات الدستورية ، يتضمن نصوص واضحة لافساح المجال لفتح مجال سياسي محلى معني بتهيئة الكوادر السياسية الصاعدة وثقلها لخوض الترشح لعضوية للمجالس النيابيه ، لإثراء الحياة السياسية وجذب الشباب و الفئات الغير مهتمة بالانتخابات المحلية نحوها .

2) ضرورة ضمان نزاهة و شفافية جميع إجراءات الانتخابات ، بما يسمح بتوسيع لقاعدة الترشح و يفتح باب المنافسة أمام الأحزاب والمستقلين، سواء عبر النظام الفردي أو نظام القوائم ، لتفادي أخطاء التجارب السابقة.

3) اتباع نظام انتخابى مختلط يجمع بين النظام الفردى و نظام القوائم بما يعزز أوسع مشاركة ممكنة للسكان المحليين فى الانتخابات ويعزز فرص منافستهم لمرشحى الأحزاب المحليين .

4) تعزيز دور الإعلام في توعية المواطنين بأهمية المشاركة الإيجابية في الانتخابات المحلية و تدعيم المجتمع المدني فى تحفيز المواطنين وشحذ همهم نحو المساهمة فى إدارة شئون إقليمهم بأنفسهم ، مع ضرورة تفعيل الرقابة المدنية الحقيقية على العملية الانتخابية .

5) أن تعتمد برامج تعزيز ثقافة اللامركزية ضمن دورات إعداد القادة المحليين التى تجريها وزارة التنمية المحلية للمعينين الجدد من سكرتير عموم ورؤوساء مراكز ومدن وحتى رؤوساء القرى .

6) أن تلتزم الدولة بآليات فاعلة لعمل شراكات بين الهيئات المحلية المنتخبة وذلك على غرار التجارب الدولية فى " اتحاد الحكومات المحلية ومجالس المقاطعات " ، وكذلك النص صراحة فى القانون الجديد على وجود إدارات أو مراكز متخصصة فى كل محافظة لدعم اللامركزية.

قائمة المراجع

أولاً : الوثائق .

المرسوم الملكى الصادر برقم 53 لسنة 1934 .
الدستور المصرى (وفق تعديلات 2007) .
قانون 84 لسنة 1996 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 .

ثانياً : الكتب .

السيد محمد كيلانى، الإدارة المحلية وتطورها ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، أبريل 1988 .
إلياس الأيوبى ، تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا ، مؤسسة هنداوى، القاهرة ، 2013 .
سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري – دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1975.
صالح عبد الرحمن أحمد ، المرأة والمحليات فى مصر: دراسة استكشافية فى ضوء الوضع فى العالم ، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات ، القاهرة ، 2011 ، ص ص273: 300.
صفاء حافظ عبد الفتاح ، الإدارة المحلية فى مصر فى عصر الولاة (21هـ – 254 م / 643 هـ – 868 م) ، المطبعة الإسلامية الحديثة ، القاهرة ، 1991.
عبد الرحمن ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ،تقديم وتحقيق محمد صبيح ، مكتبة مدبولى ، القاهرة .
محمد صلاح عبد البديع السيد، نظام الإدارة المحلية في مصر بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
محمد عبد الله العربى ، نظام الادارة المحلية فلسفته واحكامه ، إصدارات وزارة الإرشاد القومى ، القاهرة .
مسعود شيهوب ، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية فى الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 .

ثالثاً : الدوريات .

أحمد محمد عوض الحلو ، التطور السياسي لمفهوم اللامركزية فى مصر ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، العدد الأول ، يونيو 2013 ، ص ص 507 : 532.

عبد الرازق ابراهيم الشخيلى ، اتجاهات مقارنة فى تنظيم الإدارة المحلية – دراسة تحليلة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد 14 ، عدد52 ، 2008 .

منى بدر أحمد و عبد الرحمن عبد العال خليفة و الشيماء عبد السلام ابراهيم ، التمثيل السياسي لحزب الوفد فى البرلمانات والمجالس المحلية من 2000 حتى 2021 ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بنى سويف، عدد 23 ، يوليو2024 ،ص ص 68: 91.

رابعاً : الرسائل العلمية .

حكيم يحياوى ، دور المجالس المحلية المنتخبة فى التنمية المحلية : دراسة مقارنة بين بلدتى وولايتى ورقلة و غرادايةة 2007–2011 ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدى مرباح ، الجزائر – ورقلة ،2011.

خامساً : المواقع الالكترونية .

موقع البنك الدولى : تدعيم مجالس الحكم المحلي في تونس خطوة أولى نحو اللامركزية ، الرابط :

www.albankaldawli.org

موقع وثائق ويكليكس .

www.wikileaks.org/plusd/cables/08/CAIRO495

الحوار الوطنى فى مصر : يعيد انتخابات المحليات إلى الواجهة . . على الرابط التالى:

https://www.independentarabia.com/node/362181

المعارضة المصرية تقاطع الانتخابات البلدية . . على الرابط التالى :

www.news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7334191.stm